

موسو عبدالبر غاني

في
فقه الشيعي

تأليف

شيخ الفوائد الفقيه السيد محمد باقر

المولى الشيخ محمد صالح السيد غاني القزويني قمي

الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ

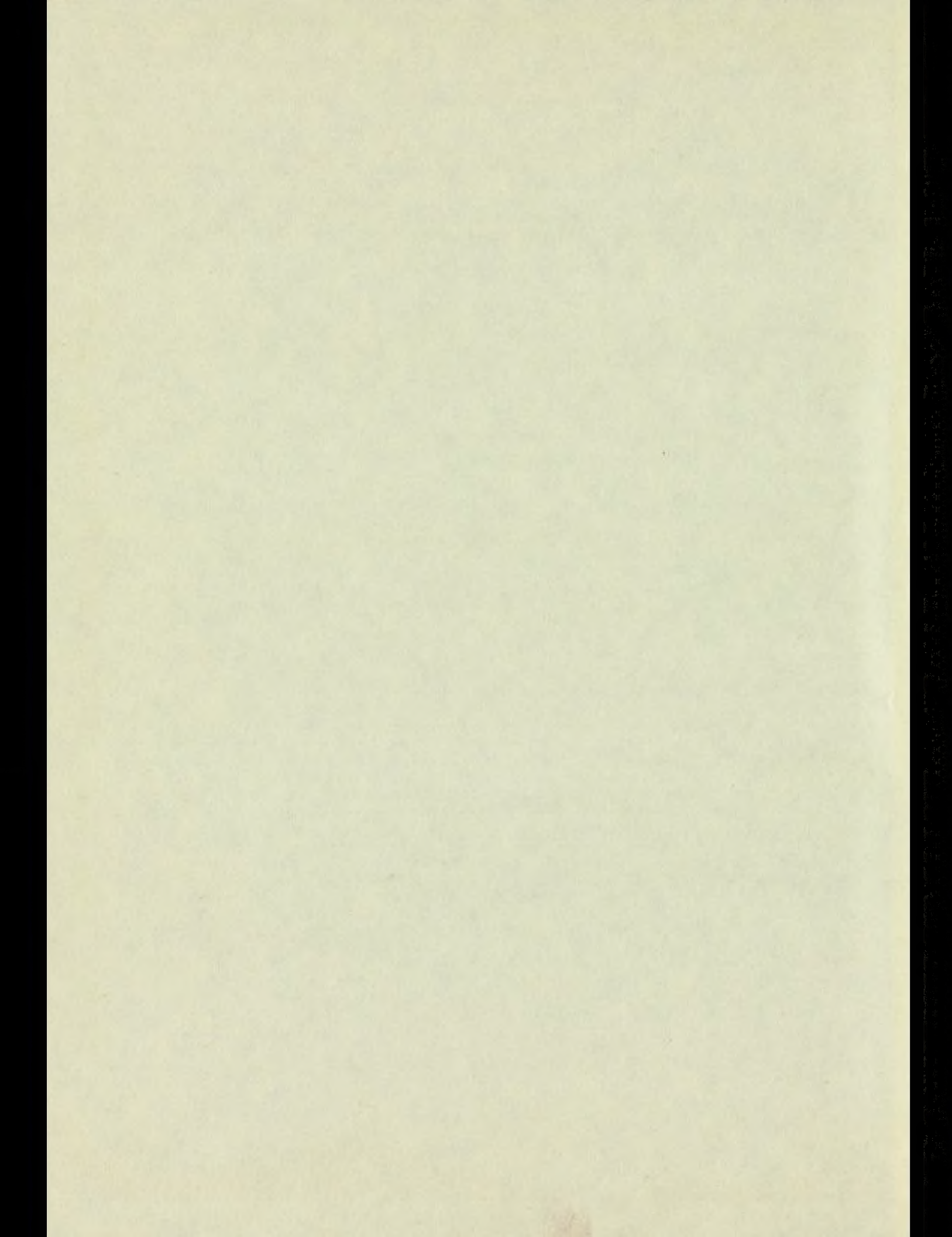
الجزء الرابع

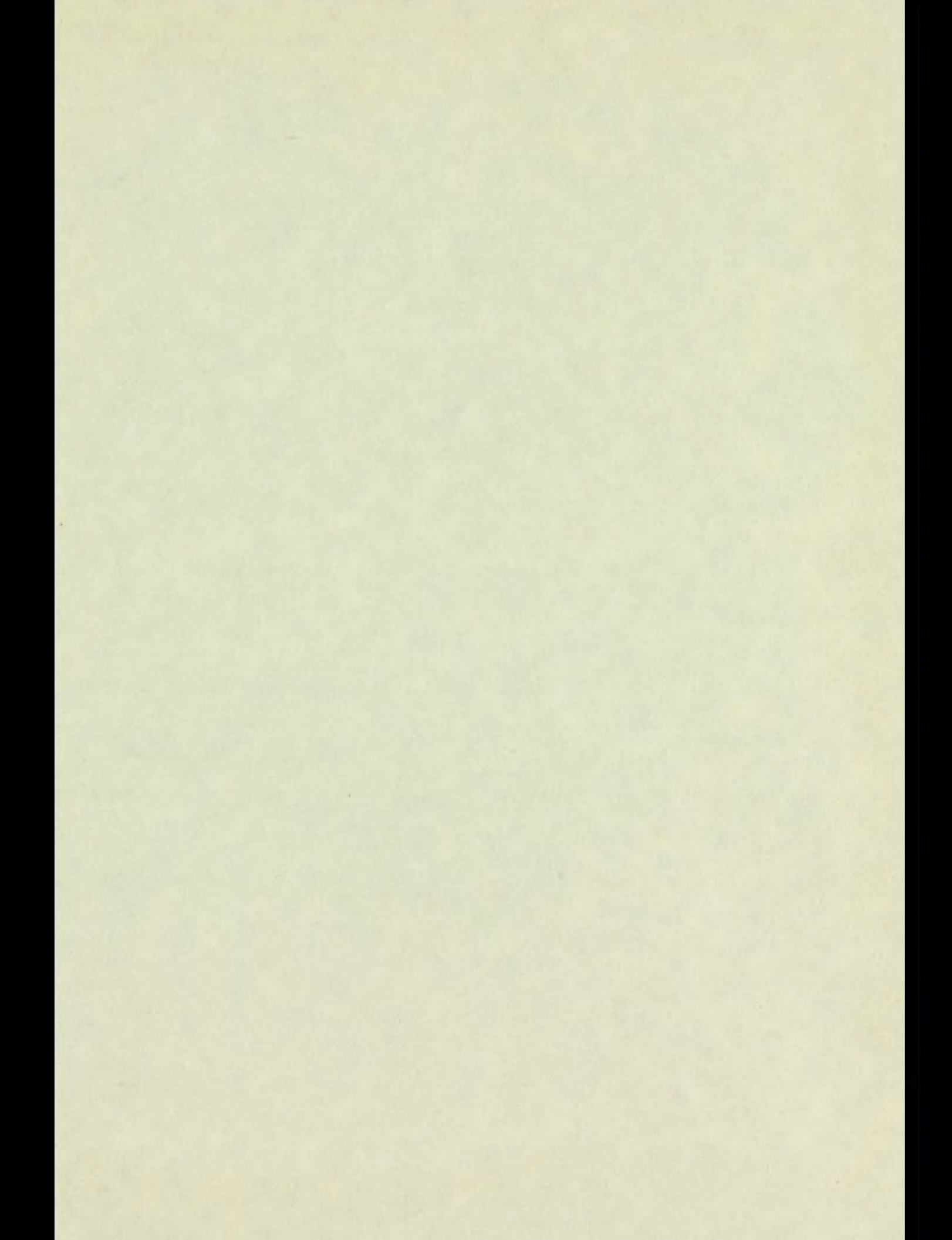
تدقيق السيد محمد حسين المصالي

تأليفه واداءته كتاب

barcode in 'front'







موسوعة البرغاني في فقه الشيعة

المسألة ب :

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

هوية الكتاب :

اسم الكتاب : موسوعة البرغاني في فقه الشيعة - الجزء الرابع - كتاب الصلوة

تأليف : المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري

نهض بمشروعه : الحاج احمد آل الصالحى

قدّم له : عبدالحسين الصالحى

الناشر : نمايشگاه دائمي كتاب

الحروف : طابعة الأعلمى (مؤسسه تايپ اعلمى)

العدد : ٢٠٠٠ نسخة ، الطبعة الاولى ١٤٠٧ هجرية - ١٣٦٥ هـ ، ش

المطبعة : مطبعة الأحمدي

حقوق الطبع : محفوظة للناشر

العنوان : طهران - خيابان ناصر خسرو - كوجه مقابل شمس العماره

تلفن : ٣٩٤٢٢٧٨

موسوعه البرغاني في فقد الشرح

المسماة بـ :
غنيمة المعاد في شرح الارشاد

الجزء الرابع

تأليف :

شيخ العلماء والفقهاء بسلامة المحقق

المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الكاظمي

المتوفى سنة ١٢٧١ هـ بحسبة

كتاب فقهي استدلال
روائي، استعان به
الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر
في موسوعه الفقهية (الجواهر)

قدم له حفيده : عبد الحسين الصالح

ButlStox

KBL

.B364
1985g

C. 1

V. 4

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على خير خلقه واشرف برتيته
سيد النبيين وخاتم المرسلين محمد (ص) وآله الطاهرين .

وبعد : يمر عام واحد على اصدار الجزء الاول والثاني والثالث من هذه
الموسوعة الخالدة ، الذي قام بمشروعه الحاج احمد الصالحى حفظه الله ، ونقدم
الجزء الرابع الى ارباب الفضيلة والفقهاء والمحققين .

وكما يطيب لى سلفا أن أرفع آيات الشكر والثناء الى جميع حجج الاسلام
والاساتذة الذين شجعونى و ابرزوا عواطفهم ومشاعرهم الطيبة نحوى ، حين نشر
الجزء الأول والثاني والثالث من هذه الموسوعة الخالدة ، فمنهم من كتب لنا
رسائل حول المقدمة ونهج التحقيق ، ومنهم من آزرنى باظهار مشاعره شفاها ،
و ذهب الآخرون من اصحاب الفضيلة و ارباب القلم الى نشر مقالات فى الصحف
والمجلات .

كما انتهز هذه الفرصة لاقدم شكرى وامتنانى الى سيدنا آياله العظمى
فقيه اهل البيت (ع) الحاج السيد شهاب الدين الحسينى المرعشى النجفى
دام ظله الوارف لارسال النسخة الخطية الاصلية من المجلد الثانى لكتاب غنية
المعاد فى شرح الارشاد الينا الى قزوين وقد اعتمدنا على هذه النسخة ايضا
حين التصحيح .

كما واقدم اعتذارى الى القراء الكرام اذا وجدوا اخطاء مطبعية فى الاجزاء
الثلاث من هذه الموسوعة ، و نأمل من ارباب الفضيلة والعلماء والمحققين ان
يفطنوا اليها ويصححوها بانفسهم ، راجين من الله التوفيق لاتمام سائر مجلداته
والعمل مستمر بالتحقيق والتصحيح والله المستعان .

حفيد المؤلف

عبد الحسين الصالحى

قزوين - محرم الحرام ١٤٠٧

THE 90/07/26

THE 11103

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على اشرف النبيين
محمد وآله الطيبين الطاهرين ، فهذا هو المجلد الرابع من
كتاب موسوعة البرغاني في فقه الشيعة

اما بعد :

و (وقتها) اي ركعتي الفجر (بعد) طلوع (الفجر الاول) وفاقا للمحكي عن المرتضى
والشيخ في المبسوط ، واليه مال المحقق في الشرايع وخلافا للمحكي عن الشيخ في النهاية
فوقتها عند الفراغ من صلوة الليل ، وان كان ذلك قبل طلوع الفجر الاول ، واختاره اكثر
المتأخرين ، بل عامتهم على ما ذكره غير واحد منهم ، الا من تدركها عن ابناء بابويه و

ادريس والبراج، بل عن ظاهر الغنية والسراثر الاجماع عليه، قال ابن يابويه: كلما قرب من الفجر كان افضل، وعن التحرير عن تأخيرهما حتى يطلع الفجر الاول افضل.

أقول: لا بد أولا من نقل جملة من الاخبار المتعلقة بالمقام، ثم التعرض لما يرد عليها من النقض والابرام:

الأول: ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة عن احمد بن محمد بن محمد بن ابي نصر قال سألت الرضا ((ع)) عن ركعتي الفجر فقال احشوا بهما صلوة الليل.

الثاني: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن ((ع)) ركعتي الفجر اصيلهما قبل الفجر او بعد الفجر فقال قال ابو جعفر ((ع)) احسن بهما صلوة الليل و صلها قبل الفجر.

الثالث: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر ((ع)) يقول صل ركعتي الفجر و بعده و عنده.

الرابع: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن حمران عن ابن ابي يعفور قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن ركعتي الفجر متى اصيلهما فقال قبل الفجر و معه و بعده.

الخامس: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في القوي لمكان محمد بن سنان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال صلها مع الفجر و قبله و بعده.

السادس: ما رواه في الباب المتقدم في اواخر الزيادات عن اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الركعتين اللتين قبل الفجر قال قبل الفجر و معه و بعده قلت فمضى ادعها حتى اقضيها قال اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة.

السابع: ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الحسن كالصحيح او الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر ((ع)) الركعتان اللتان قبل الغداة اين موضعهما، قال قبل طلوع الفجر فاذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة.

الثامن: ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب رجل الى ابي جعفر ((ع)) الركعتين اللتين قبل صلوة الفجر من صلوة الليل هي

ارض صلوة النهار وفي اى وقت اقليمها فكتب بخطه احشوها في صلوة الليل حشوا .
 التاسع : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عن ابي
 جعفر ((ع)) ، قال : سألت عن ركعتي الفجر : قبل الفجر او بعد الفجر ؟ فقال :
 قبل الفجر ، انهما من صلوة الليل ثلاث عشرة ركعة فركعة صلوة الليل ، انريد ان
 تقايس ؟ لو كان عليك من شهر رمضان ، اكنت تطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة
 فابدا بالفريضة .

العاشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح على الصحيح عن
 سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الركعتين قبل الفجر ، قال :
 اتركهما حين تترك الغداة ، انهما قبل الغداة .

الحادي عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن حماد بن
 عيسى عن محمد بن ابي حمزة بن بيض ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر
 عليه السلام عن اول ركعتي الفجر ، فقال : سدس الليل الباقي .

الثاني عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح على الصحيح
 عن ابي بكر الحضرمي قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) فقلت : متى اصى ركعتي
 الفجر ؟ وهو الذي تسميه العرب الصديع .

الثالث عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في القوي عن يعقوب بن
 سالم البزار قال ابو عبد الله ((ع)) : صلها بعد الفجر ، واقرأ فيهما في
 الاولى قل يا ايها الكافرون ، وفي الثانية قل هو الله احد .

الرابع عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن
 مسلم قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن ركعتي الفجر ، فقال : قبل الفجر صلها
 ومع الفجر وبعد الفجر .

الخامس عشر : ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الرحمن
 بن الحجاج قال : قال ابو عبد الله ((ع)) : صلها بعد ما يطلع الفجر .
 السادس عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في القوي عن اسحق بن

عمار عن اخبره ((ع)) قال : صل الركعتين ما بينك وبين ان يكون الضوء حذ رأسك ، فان كان بعد ذلك فابدأ بالفجر .

السابع عشر : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن الحسين ابن ابى العلا قال : قلت لأبى عبد الله ((ع)) : الرجل يقوم و قد نور بالغداة ، قال : فليصل السجدة قبل الغداة ، ثم ليصل الغداة .

الثامن عشر : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن ابى بصير قال : قلت لأبى عبد الله ((ع)) : متى اصى ركعتى الفجر ؟ فقال يا ابا محمد ان الشيعة اتوا ابى مسترشدين فأفتاهم بمر الحق ، و اتونى شكاكاً فأفتيهم بالتقية .

التاسع عشر : ما رواه ايضا فى الباب المسنون من الصلوات فى الصحيح عن ابن بكير عن زرارة قال : قلت لأبى عبد الله ((ع)) : ما جرت به السنة فى الصلوة ؟ فقال : الى ان قال : ثلاث عشرة ركعة من آخر الليل ، منها الوتر وركعتا الفجر .

العشرون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر ((ع)) انه قال : و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ومنها ركعتا الفجر .

الحادى والعشرون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عن الحرث النضرى عن ابى عبد الله ((ع)) ، قال سمعته يقول : الى ان قال : و كان رسول الله ((ص)) يصلى ثلاث عشرة ركعة من الليل .

الثانى والعشرون : ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب صلوة رسول الله ((ص)) مرسل عن ابى جعفر ((ع)) ، فى وصف صلوة رسول الله ((ص)) : و يصلى ركعتى الفجر قبيل الفجر و عنده وبعيده ، ثم يصلى ركعتى الصبح وهو الفجر ، اذا اعترض الفجر و اضاء حسنا الحديث .

الثالث والعشرون : ما رواه التهذيب فى باب كيفية الصلوة فى الموثق عن ابى بصير عن ابى عبد الله ((ع)) قال قلت : ركعتى الفجر من صلوة الليل هى ؟

قال : نعم .

الرابع والعشرون : ما رواه في البحار في أوائل باب انواع الصلوة عن الخصال عن احمد بن محمد العجلي و احمد بن الحسن القطان ومحمد بن احمد السناني وغيرهم من مشايخه ، عن احمد بن يحيى بن زكريا عن بكير عن عبد الله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن ابي معوية عن الاعمش ، قال قال الصادق ((ع)) وساق الحديث ، الى ان قال : وثمان ركعات في السجود وهي صلوة الليل ، و الشفع ركعتان ، والوتر ركعة ، وركعتا الفجر بعد الوتر الحديث .

الخامس والعشرون : ما رواه ايضا في اواخر الباب المتقدم عن فقه الرضا عليه السلام ، وساق الخبر الى ان قال : وثمان ركعات صلوة الليل وهي صلوة الخائفين ، وثلاث ركعات الوتر وهي صلوة الراغبين ، وركعتان عند الفجر وهي صلوة الحامدين .

السادس والعشرون : ما رواه ايضا في باب وقت صلوة الفجر و نافلتها عن مجالس الشيخ ، عن الحسين بن عبيد الله الغضائري عن هرون بن موسى التلعكبري عن محمد بن همام عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن خالد الطيالسي عن زريق الخلقاني عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا طلع الفجر فلا نافلة .

السابع والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : وقت صلوة ركعتي الفجر بعد الفجر ، وعنه ((ع)) ايضا قال : لا بأس ان تصليهما قبل الفجر .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان المشهور هو المنصور لوجه : الاول : الاجماعان المحكيان عن ظاهر الغنية والسرائر ، المعتضدان بالشهرة العظيمة .

الثاني : الأخبار الكثيرة ، منها الخبر الاول ، والثاني ، والثالث ، و الرابع ، والخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن ، والتاسع ، والعاشر ، و الرابع عشر ، والتاسع عشر ، والعشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون

والثالث والعشرون ، والسادس والعشرون .

الثالث : الخبر الرابع والعشرون .

الرابع : رواية زرارة المتقدمة فى شرح قول المصنف رحمه الله : ووقت صلوة الليل بعد انتصافه ، المشتملة على قول أبى جعفر ((ع)) : إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلى صلوته جملة واحدة ، ثلاث عشرة ركعة ثم إن شاء جلس فدعا ، وإن شاء نام ، وإن شاء ذهب حيث شاء ، ورواية الفضيل المتقدمة هناك للمرتضى طاب ثراه و موافقيه .

امران :

الاول : الخبر الثالث عشر والخامس عشر ، بحمل الفجر فيهما على الفجر الاول ، ليناسب الأخبار السابقة ، وفيه : أولا أن الخبر الثانى عشر يناهى هذا الحمل ، لأن الصديق هو الصبح ، وأما ثانيا فلعدم مقاومتهما لما مرّ سنداً ودلالة أما الاول فواضح ، وأما الثانى فلاحتمال كون المراد من المرجع هو صلوة الغداة ويراد بالفجر هو الثانى كما هو المتبادر عند الإطلاق ، وعلى تقد ير تسليم كون الظاهر من المرجع هو النافلة ، فلا ريب أن المتبادر من الفجر ليس هو الاول فحينئذ أما أن يحكم بأجماله لمكان الاول والثانى فيضعف الدلالة لعدم ما يرجح الاول ، أو ببيانه فى الثانى كما تقدم من أنه المتبادر عند الإطلاق ، فحينئذ أما يكون الأمر محمولا على الرخصة لمكان توهم الخطر ، فيكون سبيل الخبرين سبيل الأخبار المرخصة لفعلهما بعد الفجر ومعه وقبله ، أى لا خطر فى صلواتهما بعد طلوع الفجر الثانى أولا ، بل على ظاهره فيتعين الحمل على التقية ، لأنه مذهب أكثر العامة ، كما صرح به جماعة وينادى بها الخبر الثامن عشر من الأخبار المتقدمة ، وبذلك ظهر حال الخبر الثانى عشر .

الثانى : الخبر السادس عشر ، والخامس والعشرون ، والسابع والعشرون بتقريب ما مر ، المؤيد بالخبر السابع عشر ، وفيه نظر من وجوه عديدة ، هى غير مخفية على من له أدنى درية ، وقد اشرنا الى جملة منها الاشارة فلان طول المقام

بذكر الباقي .

و يمكن ان يستدل لمن جوز تقد يمهما على الفجر الاول رخصة ، كالمصنف طاب ثراه هناكما يأتي و القواعد والمحقق في الشرايع ، بالخبر السابع والعشرين بتقريب مأمّر ، ولكن فيه ما فيه ، و هنا قول آخر يحكى عن الاسكافي من حيث قال : لا استحباب صلاة الركعتين قبل سدس الليل من آخره ، و يدل عليه الخبر الحادي عشر ، و فيه انه لا يقاوم ما تقدم لوجوه عديدة فليحمل على الفضيلة ، و لعل عبارة الاسكافي ايضا لذلك مومية ، قاله بعض الأجلة ، و بالجملة لا ريب في قوة ما اختاره المشهور ، وان ما يخالفه في غاية من القصور .

فرعان :

الاول : ذكر الشيخ و جماعة من الأصحاب ، ان الافضل اعادتهما بعد طلوع الفجر الاول اذا صلاهما قبله ، استنادا الى ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن حماد بن عثمان قال قال ابو عبد الله ((ع)) : ربما صليتهما وعلى ليل ، فان قمت ولم يطلع الفجر اعدتهما .

وما رواه ايضا في الباب المتقدم في الموثق عن زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : اني لا اصلي صلاة الليل فافرج من صلوتي و اصلي الركعتين ، فانام ماشاء الله قبل ان يطلع الفجر ، فان استيقظت عند الفجر اعدتهما .

قال في المدارك : لا يخفى ان هاتين الروايتين انما تدلان على استحباب الاعادة لمن صلى هاتين الركعتين ، و عليه قطعه من الليل اذا نام بعد هما ، فلا يتم الاستدلال بهما على الاستحباب مطلقا ، انتهى .

أقول : لا يخفى ان الرواية الاولى ليست ظاهرة في صورة تخلل النوم بظهور يعتد به ، وان كان ذلك كافيا في توجه الاعتراض ، و استند اليهما بعض الأجلة اخذا بدلالة الفحوى ، قال : وهما وان لم يقع التصريح فيهما بكون الفجر الأول وقت الاعادة ، لكنه ظاهر سيما الموثق ، لظهوره في وقوع الاعادة عند الفجر الذي هو الثاني وعنده القريب منه ، وهو الفجر الاول ، انتهى .

أقول : يمكن ان يقال : ان المتبادر من الموثقة هو استحباب الاعادة بعد الفجر الثانى ، فلا يتمشى الاستدلال بها على ما نحن فيه ، كما قال بعض فى حاشية القواعد بعد قوله : و يجوز تقد يسهما بعد صلوة الليل فتعاد استحبابا ، ما صورته : المتبادر من العبادة استحباب اعادتهما بعد الفجر ، ويلوح من رواية زرارة ان المراد بعد الفجر الثانى انتهى ، وكيف كان فلا ريب فى استحباب الاعادة بعد الفجر الأول ، خروجاً عن شبهة الخلاف ، وتسامحاً فى ادلة السنن .

الثانى : قال فى التهذيب المتقدم : ويستحب ان لا ينام الانسان بعد هاتين الركعتين ، ويشغل بالدعاء والتسبيح ، فان النوم فى هذا الوقت مكروه ، ثم نقل ما رواه عن سليمان بن حفص المروزي قال قال ابو الحسن الاخير : اياك و النوم بين صلوة الليل والفجر ، ولكن ضجعة بلا نوم ، فان صاحبه لا يحمد على ما قدم من صلوته .

وقال الشارح المحقق : ويستفاد من هاتين الروايتين ، اى السروايتين المتقدمتين فى الفرع الأول ، عدم كراهية النوم بعد صلوة الليل ، وقطع الشيخ و المصنف بالكراهة ، لما رواه ثم نقل رواية سليمان المتقدمة ، وقال : وفى الطريق ضعف ، وقال فى المدارك : وربما استفيد ، الى آخر ما ذكره الشارح المحقق ، ثم قال : لكن العمل بمضمونها اولى .

أقول : لا بأس بالعمل بتلك الرواية والروايتان غير منافيتين لهما ، اما الأول فلعدم ذكر تخلل النوم فيه ، لأن فى نسختين من التهذيب عندى كالمدارك هكذا : فان قمت ولم يطلع الفجر الى آخره ، نعم فى الذخيرة على ما فى نسختى : فان تمت بدل فان قمت ، قال بعض الأجلاء بعد ان نقل بالنون : وفى بعض النسخ فان قمت بالقاف مكان النوم انتهى .

وعلى هذا يتوجه ما وجهه بحسب النظر الجليل ، واما بحسب النظر الدقيق فلا منافاة بين تلك الأخبار ، لمكان عدم ظهور اصرارهما ((ع)) على النوم المزبور ، فلا ضير فى ارتكابه احيانا لبيان الجواز ، مع انه يمكن ان يقال فى التعليق على

الشرط ما يقال ، وبهذا ظهر حال الخبر الثاني ، فالعمل على الخبر الثالث متعين ، وضعف السند غير ضاير ، لمكان التسامح .

(ويمتد) وقت نافلتى الفجر (الى ان تطلع الحمرة المشرقية فان طلعت و لم يصلها بدا بالفريضة) على المشهور بين الاصحاب ، بل عليه عامة المتأخرين على ما صرح به بعض المتأخرين ، بل عن ظاهر الغنية والسرائر الاجماع عليه . خلافا للمحكي عن الاسكافي والشيخ في التهذيبين فوقتهما الى الفجر الثاني ، واختاره بعض متأخري المتأخرين ، و لهم وجهان :

الأول : الأخبار الكثيرة الدالة على عدم جواز النافلة بعد دخول وقت الفريضة ، كما سيأتى ان شاء الله تعالى اليها الاشارة ، خرج ما خرج بدليل وبقى الباقي .

الثاني : جملة من الأخبار : منها الأخبار المتقدمة ، الدالة على ادخالها فى صلاة الليل ، كما فى جملة منها ، او على كونها من صلاة الليل كما فى اخرى ، كالخبر التاسع والثالث والعشرين المتقدمين فى قبيل قول المصنف هذا .

و منها الخبر التاسع ، والسابع ، والعاشر ، والسادس عشر ، والثامن عشر ، و السادس والعشرون ، المتقدم كلها فى قبيل قول المصنف هذا .

وللمشهور ايضا وجهان : الأول الاجماعان المحكيان المعتضدان بالشهرة العظيمة ، التى كادت ان تكون من المتأخرين اجماعا ، بل لعلها اجماع فى الحقيقة ، قاله بعض الأجلة .

الثاني : جملة من الأخبار : منها الخبر الثالث ، والرابع ، والخامس ، و السادس ، والرابع عشر ، المتقدم كلها فى قبيل قول المصنف هذا ، بناء على ان المراد بالفجر هو الثاني ، كما مر من انه هو المتبادر عند الاطلاق ، واما البعدية فهى و ان كانت مستمرة الى ما بعد طلوع الحمرة ، الا ان الصحيحة المروية فى التهذيب فى اواخر باب كيفية الصلاة ^(١) عن على بن يقطين قال : سألت ابا الحسن

(١) من الزيادات .

عليه السلام عن الرجل لا يصلى الغداة حتى تسفر وتظهر الحمرة ، ولم يركع ركعتي الفجر ، ايركعهما ايؤخرهما ؟ قال : يؤخرهما ، تقيدها عليها .
 ومنها الخبر الثاني والعشرون المتقدم هناك ، لمكان قوله : وبعيده ، فتدبر .

ومنها الخبر السادس عشر والثاني عشر والسابع عشر ، المتقدمة كلها هناك .

ومنها الخبر الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والخامس والعشرون ، المتقدمة كلها هناك .

ومنها الخبر السابع والعشرون المتقدم هناك ايضا .
 والاقوى عندي هو القول المشهور ، واما الأخبار الدالة على المذهب المزيف ، فلا تقاوم ما يدل على المذهب المختار من الأخبار والاجماع المحكية ، فلتحمل على الفضيلة ، وحمل الفجر الواقع في اخبارنا على الفجر الأول وان كان ممكنا ، فيترجح الأخبار الأولى ، ولكنه بعيد في الغاية ، مع عدم منفعة في هذا الحمل ، الا بعد ارتكاب مخالفة اخرى للظاهر ، مع تقييد البعدية بالمستمرة الى الفجر الثاني خاصة .

واما حمل اخبارنا على التقية ، فهو وان كان حسنا بالنسبة الى جملة ، و لكن جملة اخرى منها غير قابله له ، كالأخبار المجوزة للاتيان بها قبل الفجر وعنده وبعده او بعيده ، لأن مذهب جمهورهم على ما نسب على هاتين الركعتين ، لا يصلح ان لا بعد طلوع الفجر الثاني ، ومن اخبارهم المنقولة في ذلك ، ما نقل عن المنتهى مما رواه الجمهور عن حفصة ان الرسول ((ص)) كان اذا اذن المؤذن وطلع الفجر ، يصلى الركعتين لاقبله ولا معه ، وتلك النصوص اباحت جميع ذلك ، والقول بان مراده ((ع)) تقية السائل في فعلها بعده بعيد ، نعم الاحوط تركهما بعد الفجر وقضاؤهما بعد الفريضة ، قاله بعض الأجلة ، ولعل الاحوط هو عدم ذكر القضاء ان اوقعهما قبل الحمرة المشرقية ، بل مجرد قصد القرية بناء على كفايته

في العبادة، كما هو التحقيق المختار عند جماعة من متأخري الطائفة، فتدبر .
 بقى في المقام شئ يحسن التنبيه عليه، وهو ان المحكى عن شيخنا الشهيد
 في الذكرى، الميل الى القول بامتداد ركعتي الفجر بامتداد الفريضة، مستند لا
 بصحيفة سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عن الركعتين قبل الفجر، قال :
 تركهما حين يترك الغداة فانهما قبل الغداة، وفي التهذيب تركهما كما في
 نسخه، او باسقاط الاستفهام كما في اخرى، كما تقدم في الخبر العاشر المتقدم
 في شرح قول المصنف هذا، قال الشهيد ويظهر منه امتدادهما وليس ببعيد، و
 قد تقدم رواية فعل النبي ((ص)) اياهما قبل الغداة، فالاداء اولى، فالامر بتأخيرهما
 عن الإقامة او عن الاسفار، جاز كونه لمجرد الفضيلة لا توقيتا، انتهى .

وعن المحدث الكاشاني في كتاب المعتصم، انه نفى عنه البعد، بعد ان
 اختار مذهب الاكثر، وفيه : اولا ان الاولوية متنوعة، وثانيا بما اشار اليه بعض
 الأجلة، بأن ظاهر معنى خبر سليمان انه ان يتركهما حين ترك الفرض، اى انما
 يصير ان قضاء اذا صارت الفرض قضاء، او انهما يتركهما اذا أدى فعلها الى ترك
 الفرض، قال اما على خط الشيخ فالظاهر هو التقديم على الفجر الثاني، سيما و
 انه روى في رواية اخرى، بدل حين يترك الغداة حين ينور الغداة، فتدبر .

وقال بعض الأجلاء : وانت خبير بأن قوله ((ع)) : وتركهما حين ترك
 الغداة، لو حمل على الخبر كما ادعوه وجعلوه محل الاستدلال، للزم منه
 المناقاة لقوله انهما قبل الغداة، بل الظاهر انه في مقام الاستفهام الانكارى،
 ليلايم قوله انهما قبل الغداة، مؤكداً بان، والا فإى ملازمة بين الأمر بفعلهما حين
 الغداة، وبين ما بعده من الكلام المؤكد الدال على انهما قبل الغداة، ويؤيد
 ما قلناه ان الشيخ في الاستبصار، نظم هذه الرواية في سلك ما اختار من الروايات
 الدالة على انتهاء الوقت بطلوع الفجر الثاني، انتهى .

و بالجملة الاستناد الى مثل هذه الرواية المختلفة النسخ والاولوية
 المذكورة، فيه تكلف شديد، وبعيد عن ظاهر السياق بما لانهاية له ولا مزيد .

سيما فى مقابلة ما قدمناه من الادلة الكثيرة ، المعتمدة بالشهرة العظيمة .

فرع :

لو ظهرت الحمرة بعد الشروع فيهما ، فهل يقطع ويشرع فى الفريضة ام لا ؟ والظاهر عندى هو ما مر فى نافذة المغرب .

و(يجوز تقد يمهما على الفجر) الأول لما مر ، قال الشارح الفاضل طاب ثراه والظاهر عدم الفرق فى جواز التقديم ، بين من صلى صلوة الليل وغيره كما يقتضيه الاطلاق ، وان كان يعتبر بعضهم بكون اول وقتها بعد صلوة الليل ، باختصاص التقديم بمصليتها ، انتهى .

أقول : ولعل القول بالاطلاق هو الاظهر ، عملا باطلاق جملة من الروايات المتقدمة ، وعدم ظهور ما يخصه ، نعم ان صلى صلوة الليل فلا بد ان يصليهما بعد الوتر ، ولا يجوز الاتيان بهما قبلهما .

فائدة :

قال الشيخ البهائى فى الحبل المتين ، حشره الله مع الأئمة المتقين : و قوله ((ع)) فى الحديث الحادى عشر ، و اشار به الى الخبر التاسع المتقدم فى شرح قول المصنف رحمه الله : و وقتها بعد طلوع الفجر ، وهو صحيحة زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : سألته عن ركعتى الفجر ، قبل الفجر ، انهما من صلوة الليل ثلاث عشرة ركعة صلوة الليل ، تريدان تقايس ؟ لو كان عليك من شهر رمضان اكنت تطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة فابدا بالفريضة .

اتريد ان تقايس ، بالبنا للمفعول ، اى تريدان يستدل لك بالقياس ، و يجوز قراءته بالبنا للفاعل ، اتريدان تستدل انت بالقياس ، ولعله لما علم ان زرارة كثيرا ما يبحث مع المخالفين و يبحثون معه ، فى امثال هذه المسائل ، اراد ان يعلمه طريق الزامهم ، حيث انهم قائلون بالقياس ، او ان عرضه ((ع)) تنبيه زرارة على اتحاد حكم المسئلتين ، و تمثيل مسألة لم يكن يعرفها بمسئلة هو عالم بها ، و مثل ذلك قد يسمى مقايسة ، وليس مقصوده ((ع)) القياس المصطلح .

و هذا الحديث نص في ان من عليه قضاء من شهر رمضان ، لا يشرع له صوم النافلة ، وستمع الكلام فيه في كتاب الصوم ان شاء الله تعالى ، والجار والمجرور الأول في قوله ((ع)) : لو كان عليك من ، خبر كان والثاني اسمها ، ولا تصنع الى ما اشتهر من ان الجار والمجرور لا يقع مبتدأ ولا قائما مقام المبتدأ ، فان الحق جوازه في من التبعية ، الاترى الى ما قاله بعض المحققين في قوله تعالى : ((ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر)) ، ان من الناس مبتدأ ، ومن يقول خبره وان ابيت ذلك هنا ، وقررت بين ما نحن فيه وبين الآية الكريمة ، فاجعله صفة محذوف ، اي شيء من شهر رمضان .

وقال المحقق الشيخ حسن في كتابي المنتفى بعد نقله لصحيحة زرارة قلت : ينبغي ان يعلم ان الغرض في هذا الحديث ، من ذكر التطوع بالصوم لعن عليه شيء من قضاء شهر رمضان ، معارضة بما علمه ((ع)) من زرارة ، و هي مجادلة قياس ركعتي الفجر على غيرهما من النوافل المتعلقة بالفرائض ، حيث ان الوقت فيها متحد مع وقت الفريضة ، فتكون ركعتا الفجر بعد طلوع الفجر و دخول وقت الفريضة ، وحاصل المعارضة ان اشتغال الذمة بالصوم الواجب مانع من التطوع به ، فيقاس عليه حكم ركعتي الفجر ، و يقال ان دخول وقت الفريضة بطلوع الفجر يمنع الاشتغال بالتطوع ، فلا مسأغ لفعلها بعد الفجر والمطلوب بهذه المعارضة بيان فساد القياس ، لا التنبيه على الوجه الصحيح فيه ، فان الأخبار الكثيرة الدالة على جواز فعلها بعد الفجر تنافيه ، وسنوردها ، واحتمالها التقية كما ذكره الشيخ رحمه الله في جملة وجوه تأويلها ، غير كاف في العسير الى تعيين التقديم ، مع عدم صراحة اخباره فيه ، اذ هي محتملة لارادة ارجحيته على التأخير ، فيكون الجمع بين الأخبار بالحمل على التخيير مع رجحان التقديم اولى ، وحينئذ يتعين حمل المعارضة الواقعة في هذا الخبر على ما ذكرناه ، انتهى .

اعلم انه لا يجوز ان تقدم صلاة الليل على الانتصاف ، لما مر في توقيتهابيه .

الاشاب يمنع رطوبة رأسه عن القيام اليها فى وقتها، ومسافر يمنع جدا السير ، على المشهور بين الاصحاب ، فيجوز لهما حينئذ تقديما عليه ، بل نسب بعض الأجلة الى المشهور ، جواز تقديما عليه لمطلق ذوى الاعذار ، المحتمل منعها لهم عن فعلها فى الوقت ، قال وفى الخلاف الاجماع عليه ، بل عليه عامق من تأخر ، عدا الفاضل فى المختلف والتحرير ، لكنه فيه توقف ، وفى الأول صرح بالنعى ، وفاقا للمحكى (١) و زرارة من القدماء ، انتهى .

أقول : لزرارة وجهان :

الأول : ما اشار اليه بقوله : كيف تقضى صلوة قبل وقتها ان وقتها بعد انتصاف الليل ، وسيأتى ذلك فى ذيل رواية محمد بن مسلم .

الثانى : ما رواه التهذيب فى باب كيفية الصلوة معلقا ، عن حماد بن عيسى ، عن معوية بن وهب ، عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال قلت : ان رجلا من مواليك من صلحائهم ، شكا الى ما يلقاه من النوم ، فقال : انى اريد القيام للصلوة بالليل فيغلبنى النوم حتى اصبح ، فربما قضيت صلواتى الشهر المتتابع و الشهرين اصبر على ثقله ، قال : فرة عين له والله ، ولم يرخص له فى الصلوة فى اول الليل ، وقال : القضاء بالنهار افضل ، قلت : فان من نسا نائنا ايكار الجارية تحب الخير و اهله ، و تحرص على الصلوة ، فيغلبها النوم حتى ربما قضت ، وربما ضعفت من قضائه ، و هى تقوى عليه اول الليل ، فرخص لهم فى الصلوة اول الليل اذا ضعفن و ضعفن القضاء .

للمشهور وجهان :

الأول : الاجماع المحكى عن الخلاف المعتضد بالشهرة ، و فى امالى الصدوق من دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز صلوة الليل من اول الليل الا فى السفر ، و اذا قضاها الانسان فهو افضل من ان يصليها من اول الليل .

الثاني : جملة من الأخبار : منها ما رواه الصدوق في باب وقت صلاة الليل ، وفي التهذيب في باب كيفية الصلاة في الصحيح عن ليث المرادي قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن الصلاة في الصيف والليالي القصار ، صلاة الليل في أول الليل ، فقال : نعم نعم ما رأيت ونعم ما صنعت ، وزاد ابن بابويه قال : وقال : وسألته عن الرجل يخاف الجنابة في السفر أو في البرد ، فيجعل صلاة الليل والوتر في أول الليل ، فقال : نعم .

ومنها ما رواه التهذيب في أواخر باب الصلاة في السفر في الزيادات في الصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله ((ع)) قال : إن خشيت أن لا تقوم في آخر الليل ، وكانت بك علة أو أصابك برد ، فصل ووتر من أول الليل ، في السفر .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن إبان بن تغلب قال : خرجت مع أبي عبد الله ((ع)) فيما بين مكة والمدينة ، فكان يقول : أما انتم فشاب تؤخرون ، وأما أنا فشيخ أعجل ، وكان يصلي صلاة الليل أول الليل .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم في القوي لمكان محمد بن سنان ، عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن صلاة الليل والوتر في أول الليل في السفر ، إذا تخوفت البرد وكانت علة ، فقال : لأبأس أنا أفعل ذلك .

ورواه أيضا في أواخر باب تفصيل ما تقدم ذكره ، وفيه بدل و كانت أو كانت .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي نجران قال : سألت أبا الحسن ((ع)) عن الصلاة بالليل في السفر في المحل ، قال : إذا كنت على غير القبلة ، فاستقبل القبلة ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك ، قلت : جعلت فداك في أول الليل ، فقال : إذا خفت الفت في آخره .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن محمد بن أبي عمير عن جعفر بن عثمان عن سماعة عن أبي عبد الله ((ع)) قال : لأبأس بصلاة الليل فيما

- بين اوله الى آخره ، الا ان افضل ذلك بعد انتصاف الليل .
- و رواه ايضا فى اواخر باب كيفية الصلوة فى الزيادات .
- ومنها ما رواه فى المكان المتقدم فى الموثق عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت صلوة الليل فى السفر ، فقال : من حين تصلى العتمة ، الى ان ينفجر الصبح .
- ومنها ما رواه التهذيب فى اواخر باب كيفية الصلوة فى الزيادات عن الحسين بن على بن بلال قال : كتب اليه فى وقت صلوة الليل ، فكتب : عند زوال وهو نصفه افضل ، فان فات فأوله و آخره جاز .
- ومنها ما رواه ايضا فى المتقدم عن محمد بن عيسى ، قال : كتبت اليه اسئله : يا سيدى ، روى عن جدك انه قال : لا بأس بأن يصلى الرجل صلوة الليل فى اول الليل ، فكتب : فى اى وقت صلى فهو جاز ان شاء الله .
- ومنها ما رواه فى النهاية فى باب وقت صلوة الليل من اول الليل ، فى المحل والوتر و ركعتى الفجر .
- ومنها ما رواه التهذيب فى اواخر باب تفصيل ما تقدم ذكره فى الموثق عن الطاهرى عن على بن رباط عن يعقوب بن سالم عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألت عن رجل يخاف الجنابة فى السفر والبرد ، ايعجل صلوة الليل والوتر فى اول الليل ؟ قال : نعم .
- ومنها ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن صلوة الليل اصلبها اول الليل ، قال : نعم انى لا فعل ذلك ، فاذا اعجلنى الجمال صليتها فى المحل .
- ومنها ما رواه فى الباب المتقدم فى الصحيح عن حماد بن عيسى عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا خشيت ان لا تقوم آخر الليل او كانت بك علة او اصابك برد ، فصل صلوتك و اوتر من اول الليل .
- ومنها ما رواه فى الباب المتقدم فى الصحيح عن يعقوب الاحمر قال : سألت

عن صلاة الليل في الصيف في الليالي القصار في أول الليل، فقال: نعم ما رايت
و نعم ما صنعت، ثم قال: أن الشاب يكثر النوم، وأنا امرئ به .
و منها ما رواه في الباب المتقدم عن علي بن سعيد قال: سألت أبا عبد الله
عليه السلام عن صلاة الليل والوتر في السفر من أول الليل إذا لم يستطع أن
يصل في آخره، قال: نعم .

و منها ما رواه في الذكرى قال: روى محمد بن أبي قرّة بإسناد إلى إبراهيم
بن سبابة قال: كتب بعض أهل بيتي إلى أبي محمد (ع) في صلاة المسافر أول
الليل صلاة الليل، فكتب: فضل صلاة المسافر من أول الليل كفضل صلاة المقيم في
الحضر من آخر الليل .

وبالجمله الأخبار في هذا الباب كثيرة، قال ابن بابويه في باب وقت صلاة
الليل: وكلما روى عن الإطلاق في صلاة الليل من أول الليل، فانما هو في السفر
لأن المفسر من الأخبار يحكم على المجمل، وفيه نظر، لأن في الأخبار السابقة ما
هو واضح الدلالة على تسوية التقديم في غير السفر أيضا، والذي يترجح في نظري
القاصر ويدون في فكري الفاتر، هو القول بجواز التقديم مع العذر مطلقا، للأخبار
المتقدمة وغيرها .

وأما الدليلان اللذان أقامهما زارة و موافقوه، فيتوجه المنع باطلاق أولهما،
و دلالة ثانيهما، لكان كلمة افضل و دليله الدال على الجواز، و هو وان كان
ظاهره الاختصاص بصورة خوف فوت القضاء، كما عن التذكرة قيل: و ربما يفهم من
المختلف و المنتهى أيضا، ولكن مقتضى الجمع بين الأخبار، و ضم بعضها إلى بعض،
و التفكير في مدلولاتها، و ما تفيد به بصريحها و إشاراتها، هو ما ذكرناه، نعم قول
التذكرة أحوط .

وأما ما يظهر من الشارح المحقق الميل إلى القول بجواز التقديم عن
الانتصاف مطلقا، ولو مع عدم العذر، مستدلا بجملة من الأخبار، فغير وجه في
الغاية، لما تقدم من الأدلة القوية المتينة في شرح قول المصنف: و وقت صلاة

الليل بعد انتصافه .

وبالجمله القول بجواز التقديم فى صورة العذر قوى بحسب الادلة ، و مع ذلك (قضاء صلوة الليل) بعد فوات وقتها (افضل من تقديمها) على انتصاف الليل اتفاقا فتوى و نصا ، ومنه زيادة على رواية معوية بن وهب المتقدمة ، ما رواه التهذيب فى الزيادات فى الصحيح ، عن محمد وهو ابن مسلم عن احدهما ((ع)) قال قلت : الرجل من امره القيام بالليل ، يمضى عليه الليله والليلتان والثلاث لا يقوم ، فيقضى احب اليك ، ام يعجل الوتر اول الليل ؟ قال : لا بل يقضى وان كان ثلاثين ليلة .

وما رواه ايضا فى باب كيفية الصلوة ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الرجل لا يستيقظ من آخر الليل ، حتى يمضى لذلك العشر والخمس عشرة ، فيصلى اول الليل احب اليك ، ام يقضى ؟ قال : لا بل يقضى احب الى ، انى اكره ان يتخذ ذلك خلقا ، وكان زرارته يقول : كيف تقضى صلوة لم يدخل وقتها ؟ انما وقتها بعد نصف الليل .

وما روى عن قرب الاسناد عن الرجل يتخوف ان لا يقوم من الليل ، يصلى صلوة الليل اذا انصرف من العشاء الآخرة ، فهل يجزئه ذلك ، ام عليه قضاء ؟ قال : لا صلوة حتى يذهب الثلث الأول من الليل ، والقضاء بالنهار افضل .

فروع :

الأول : وقت التقديم على القول بجوازه النصف الأول من الليل ، فلا يجوز تقديمهما على الغروب ، لتصريح النص والفتوى بأول الليل ، ولا يعارضهما رواية قرب الاسناد المصرحة بمضى الثلث الأول ، لضعف سنده ، نعم العمل بها أولى .

الثانى : هل يشترط على القول بجواز التقديم تأخيرها عن العشاءين ام لا ؟ وجهان ، بل قولان ، ذهب الى الأول بعض الأجلة ، والى الثانى الشارح الفاضل ، وله اطلاق النص والفتوى ، للأول : عموم ما دل على المنع عن فعل النافلة ، فى وقت الفريضة ، الا فى المواضع المستثناة ولم يعلم كون هذا منها ، مع

كون الضرورة متقدرة بقدرها ، ورد اطلاق النص والفتوى بان المتبادر منهما كونه بعد العشاءين ، والا قرب عندي هو القول الأول : لعامة ، ولما رواه الشيخ في اواخر باب الصلوة في السفر في الزيادات في الموثق عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن وقت صلوة الليل في السفر ، فقال : من حين تصلي العتمة الى ان ينفجر الصبح .

الثالث : لا اشكال في ان المراد بصلوة الليل المتقدمة ، الاحد عشر ركعة لا اطلاق صلوة على الثلاث الوتر اطلاقا شايعا ، مع التصريح في جملة من النصوص المتقدمة بتقديم الوتر ، وانما الاشكال في تقديم ركعتي الفجر ، ذهب الشارح الفاضل الى عدم ، والجواز كما صرح به بعض الأجلة ، لا اطلاق صلوة الليل عليهما اطلاقا شايعا ، وان كنت شاكا في ذلك ، فانظر الى الأخبار المتقدمة في شرح قول المصنف : ووقتهما بعد الفجر الأول .

ومنها موثقة ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت : ركعتي الفجر من صلوة الليل هي ؟ قال : نعم .

الرابع : لو قدمها ثم انتبه في الوقت ، او زال العذر ، فهل يشرع فعلها ثانيا ام لا ؟ وجهان ، بل قولان ، واستظهر الشارح الفاضل الأول مع احتمال الثاني ، ونسب الثاني الى ولد المصنف طاب ثراه في بعض فتواه ، لئلا ول ان التقديم انما شرع للضرورة وقد زالت ، وللثاني حصول الامثال وعدم النص ، ولعل الثاني لا يخلو عن قوة ، مع كونه احوط .

الخامس : هل ينوي فيها مع التقديم الاداء ام لا بل ينوي التعجيل ؟ ذهب الاصحاب الى الثاني ، واختاره بعض المعاصرين ، ولا يخلو عن قوة لعدم كونه وقتا حقيقيا لها ، واحتمل الشارح الفاضل ^(١) الأول قال : لأن جميع الليل قد صار وقتا لها ، ولا معنى للاداء الا ما فعل في وقته ، انتهى .

(١) وسيأتى في شرح قول المصنف رحمه الله : واول الوقت الا ما يستثنى ماله دخل في المقام . (منه)

وفيه نظر لما اشار اليه بقوله : ويحتمل العدم ، لأنه ليس وقتا حقيقيا ، و لهذا اطلق عليها نية التقديم ، فينوى فيها التعجيل لا الاداء ، انتهى .
 واما ركعتا الفجر اذا قدمتا عليه ، فهل ينوى فيهما ايضا التعجيل او الاداء ؟ ذهب الشارح الفاضل الى الثانى ، مستدلا بأن وقتها بعد صلوة الليل على المشهور ، وفيه نظر ولعل الاظهر هو الأول .

(و تقضى الفرائض) الفائتة (فى كل وقت) حتى الاوقات الخمسة المكروهة ، على الاشهر الاظهر ، وسيأتى الكلام فى ذلك مفصلا ان شاء الله ، فانتظر ، (ما لم يتضيق الحاضرة) فتقدم بلا خلاف ، على ما صرح به جماعة ، بل عليه الاجماع عن جملة من العبائر ، ويدل عليه بعد ذلك والاصل والمعلومات السليمة عن المعارض ، الأخبار الكثيرة الآتية فى المباحث الآتية اليها الاشارة .
 ومنها ما رواه التهذيب فى او اخباره تفصيل ما تقدم ذكره فى الصحيح او الحسن كالصحيح لمكان ابراهيم ، عن زرارة عن ابي جعفر (ع) انه سأل عن رجل يغير طهور او نسي صلوة لم يصلها او نام عنها ، فقال : يقضيها اذا ذكرها فى اى ساعة ذكرها من ليل او نهار ، فاذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاتته ، فليمض ، ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذا الصلاة التى قد حضرت ، وهذا الحق بوقتها ، فليصلها ، فاذا قضاها فليصل ما فاتته فيما قد مضى ، ولا يتطوع بركعة حتى يقضى الفريضة كلها .

(و تقضى) (النوافل) ايضا فى كل وقت ، ولو قال صلى كان اجود ، قاله الشارح الفاضل طاب ثراه ، واعترض عليه الشارح المقدس طاب مضجعه ، بأنه غير واضح لأنه اطول ، ولأنه حينئذ لا يفيد جواز قضاء النوافل ، وقد يكون المراد التصريح به لأنه غير واضح ، او قد يتوهم انه كيف يقضى النافلة مع ذهاب وقتها ، ولانه حينئذ يفيد عدم كراهة النافلة المبتدأة ايضا ، فى الاوقات الخمسة المكروهة ، مع انه سيدكر كراهتها انتهى ، فليتأمل (ما لم يدخل وقتها) اى وقت الفرائض فتقدم عليها ، الا اذا كانت راتبة لم يخرج وقتها المضروب لها ، والا فيقدم عليها ايضا وجوبا ، وفاقا للنافع والشرائع والقواعد والمقنعة وغيرها ، كما عن المبسوط و

الفقيه والاقتصاد والخصال والعقود والتحرير والاصباح والجامع ومحتمل المذهب ، ونسبه جماعة الى المشهور ، وفي الرياض الى المشهور بين المتأخرين بل اسنده المحقق في التحرير الى علمائنا ، مؤذنا بدعوى الاجماع عليه ، وخلافا للشهيدين و جماعة من متأخري المتأخرين ، فاخترنا الجواز ، بل في الدروس اسنده الى المشهور حيث قال : والاشهر انعقاد النافلة في وقت الفريضة اذا كانت النافلة او قضاء .

أقول : لا بد أولا من نقل جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام ، ثم الخوض في هذا البحر القمقام ، فنقول :

الأول : ما رواه شيخنا الشهيد طاب ثراه في الذكرى في الصحيح على ما نقل عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : اذا دخل وقت صلاة مكتوبة فلا صلاة نافله حتى يبدأ بالمكتوبة ، قال : فقد مت الكوفة فأخبرت الحكم بن عتيبة واصحابه ، فقبلوا ذلك مني ، فلما كان في القابل لقيت ابا جعفر عليه السلام ، فحدثني ان رسول الله ((ص)) عرس في بعض اسفاره فقال : من يكلونا ؟ فقال : بلال انا ، فنام وتناموا حتى طلعت الشمس ، فقال : يا بلال ما ارقذك ؟ فقال : يا رسول الله ((ص)) اخذ نفسي ما اخذ انفسكم ، فقال رسول الله ((ص)) فتحولوا عن مكانكم الذي اخذتكم فيه الغفلة ، وقال : يا بلال اذن ، فأذن ، فصلى رسول الله ((ص)) ركعتي الفجر ثم قام فصلى بهم الصبح ، ثم قال : من نسي شيئا من الصلوة فليجعلها ^(١) اذا ذكرها ، فان الله عزوجل يقول : ((اقم الصلوة لذكرى)) ، قال زرارة : فحملت الحديث الى الحكم واصحابه ، فقال : نقضت حديثك الأول ، فقد مت ابا جعفر فأخبرته بما قال القوم ، فقال : يا زرارة لا أخبرتهم انه قد فات الوقتان جميعا ! فان ذلك كان قضاء من رسول الله ((ص)) .

الثاني : ما رواه جماعة كالشارح الفاضل ، وسبطه ، والشيخ البهائي ، و الشارح المحقق ، قيل : والظاهر ان من تأخر عن الشهيد الثاني رحمه الله انما

(١) فليصلها خل .

أخذه عنه فى الصحيح على ما قالوا، عن زرارة قال : قلت لأبى جعفر ((ع)) : أصلى نافلة وعلتي فريضة أو فى وقت فريضة ، قال : لا لأنه لا يصلى نافلة فى وقت فريضة .
أرايت لو كان عليك من شهر رمضان اكان لك ان تتطوع حتى تقضيه ؟ قال : قلت : لا ، قال : فذلك الصلوة ، قال : فيقا يسنى وما كان يقا يسنى .

الثالث : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الزيادات فى الحسن عن نجيه قال قلت لأبى جعفر ((ع)) : يدركنى الصلوة فأبداء بالنافلة ؟ قال : فقال : لا ابدا بالفريضة ، واقض النافلة .

الرابع : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن زياد بن ابى عتاب عن ابى عبد الله ((ع)) قال سمعته يقول : اذا حضرت المكتوبة فابدأ بها ، فلا يضرك ان ترك ما قبلها من النافلة .

الخامس : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم فى الموثق عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر ((ع)) قال : قال لى رجل من اهل المدينة : يا ابا جعفر ما لى لا اراك متطوع بين الاذان والاقامة كما يصنع الناس ؟ قال قلت : انا اذا اردنا ان نتطوع كان تطوعنا فى غير وقت فريضة ، فاذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع .

السادس : ما رواه ايضا فى باب تفصيل ما تقدم ذكره ، عن ابى بكر الحضرمي عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : اذا دخل وقت صلوة مفروضة فلا تطوع .

السابع . ما رواه فى الباب المتقدم عن اديم بن الحر قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : لا يتنفل الرجل اذا دخل وقت فريضة ، قال : وقال : اذا دخل وقت فريضة فابدأ بها .

الثامن : ما رواه ابن ادريس فى مستطرفات السرائر ، عن ابى جعفر ((ع)) قال : لا تصل من النافلة شيئا فى وقت فريضة ، فانه لا يقضى نافلة ، فاذا دخل وقت الفريضة فابدأ بالفريضة ، قال وقال ابو جعفر : انما جعلت القدمان والاربع الاذرع و الذراعان وقتا ، لمكان النافلة .

التاسع : ما رواه فى الخصال باسناده عن على ((ع)) فى حديث الاربع مائه

قال : لا يصلى الرجل نافلة في وقت الفريضة الا من عذر ، ولكن يقضى بعد ذلك اذا أمكنه القضاء . قال الله تعالى : ((الذين هم على صلواتهم دائمون)) ، الى ان قال : لا يقضى النافلة في وقت الفريضة ، ابداً بالفريضة ثم صل ما بدالك .

العاشر : ما رواه الكافي في باب التطوع في وقت الفريضة في الحسن كالصحيح او الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : اذا دخل الفريضة ، أتتفل او ابدا بالفريضة ؟ فقال : ان الفضل ان تبدأ بالفريضة ، و انما أخرت الظهر ذراعاً من عند الزوال ، من اجل صلاة الاوابين .

الحادي عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى اهله ، ايتدى بالمكتوبة او يتطوع ؟ فقال : ان كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة ، وان كان خاف الفوت من اجل ما مضى من الوقت ، فليبدأ بالفريضة و هو حق الله ، ثم ليتطوع ماشاء ، الأمر موسع ان يصلى الانسان في اول وقت الفريضة ، والفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة ، اذا دخل وقتها ، ليكون فضل اول الوقت للفريضة ، وليس بمحذور عليه ان يصلى النوافل من اول وقت الى قريب من آخر الوقت .

و رواه الكافي ايضا في باب التطوع في الفريضة مضمراً بتفاوت ما ، وفيه : ثم ليتطوع بما موسع ان يصلى الانسان في اول دخول وقت الفريضة النوافل ، الا ان يخاف فوت الفريضة .

الثاني عشر : ما رواه الكافي في باب التطوع في الفريضة ، والتهذيب في الزيادات في الموثق عن اسحق بن عمار ، قال قلت : اصلى في وقت فريضة نافلة ؟ قال : نعم ، في اول الوقت اذا كنت مع امام تقتدي به ، فاذا كنت به وحدك فابدا بالمكتوبة .

الثالث عشر : ما رواه التهذيب في باب احكام فوات الصلوة في الصحيح ، عن عبد الله بن مسكان و محمد بن النعمان الاحول ، عن عبد الله ((ع)) قال : اذا

دخل المسافر مع اقوام حاضرين في صلواتهم ، فان كانت الاولى فليجعل الفريضة في الركعتين الاوليين ، وان كانت العصر فليجعل الاوليين نافلة والاخيرتين فريضة .
الرابع عشر : ما رواه الكافي في باب الرجل يصلي وحده ثم يعيد في الجماعة في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن رجل دخل المسجد وافتتح الصلوة ، فبينما هو قائم يصلي اذاذن المؤذن واقام الصلوة ، قال : فليصل ركعتين ثم يستأنف الصلوة مع الامام ، ولتكن الركعتان تطوعا .

الخامس عشر : ما رواه التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الرجل يفوته صلوة النهار ، قال : يقضيها ان شاء بعد المغرب ، وان شاء بعد العشاء .

السادس عشر : ما رواه في الباب المتقدم في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي قال : سئل ابو عبد الله ((ع)) عن الرجل فاتته صلوة النهار متى يقضيها ؟ قال : متى شاء ، ان شاء بعد المغرب ، وان شاء بعد العشاء .

السابع عشر : ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن شعيب عن ابي بصير قال : ابو عبد الله ((ع)) : ان فاتك شيء من تطوع النهار والليل ، فاقضه عند زوال الشمس ، وبعد الظهر عند العصر ، وبعد المغرب ، وبعد العتمة ، ومن آخر السحر .

الثامن عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات ، عن محمد بن يحيى بن حبيب قال : كتبت الى ابي الحسن الرضا ((ع)) : يكون على الصلوة النافلة ، متى اقضيها ؟ فكتب : في اي ساعة شئت من ليل او نهار .

التاسع عشر : ما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن حسان بن مهران قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن قضاء النوافل ، قال : ما بين طلوع الشمس الى غروبها .

العشرون : ما رواه التهذيب في باب احكام الصلوة عن الحسين بن

ابى العلا عن ابى عبد الله ((ع)) قال : اقض صلوة النهار اى ساعة شئت من ليل او نهار ، كل ذلك سواء .

اذا عرفت ذلك ، فاعلم ان الأولين وجهان : الاول المشتغل على قول الباقر ((ع)) : اتريد ان تقايس ؟ لو كان عليك من شهر رمضان ، اكنت تطوع ؟ اذا دخل عليك وقت الفريضة ، فابدأ بالفريضة .

ومنها صحيحة زرارة المتقدمة فى شرح قول المصنف رحمه الله : وتقضى الفريضة فى كل وقت انتهى ، المشتغلة على قول الباقر ((ع)) : ولا يتطوع بركعة حتى يقضى الفريضة .

ومنها الخبر الأول الى الخبر التاسع .

ومنها الخبر الثامن ، والثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، و السادس عشر ، والسابع ، والثاني والثلاثون ، المتقدمة كلها فى شرح قول المصنف رحمه الله : ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب مقدار اداء العصر فيختص به .

ومنها ما رواه التهذيب فى باب الصلوة على الأموات فى الزيادات فى الصحيح ، عن على بن جعفر ((ع)) ، عن أخيه موسى بن جعفر ، قال : سألت عن صلوة الجنائز اذا احمرت الشمس ، يصلح ام لا ؟ فقال : لا صلوة صلوة وقال : اذا اوجبت الشمس فصل المغرب ثم صل على الجنائز ، فافهم .

الثانى : الاجماع المحكى فى كلام التحرير ، المعتمد بالشهرة .

و للأخير ايضا وجهان : الأول الاصل ، الثانى جملة من الأخبار ، منها الخبر العاشر الى الخبر السابع عشر ، المؤيدة باطلاق جملة من الأخبار ، منها الخبر الثامن عشر الى العشرين ، ومنها روايات عديدة بالنسبة الى قضاء صلوة الليل وقضاء صلوة الوتر ، يجردها المتتابع فى اخبارهم يادنى تتبع ، فنحن لو تعرضنا لنقلها ليطول المقام .

ولا ينافيها الأخبار الدالة على القول الأول ، لما اشار اليه ارباب هذا

القول ، بانها محمولة على الكراهة ، جمعا بين الأخبار .
 قال فى المدارك بعد نقله جملة من الأخبار الدالة على المذهب الاول :
 ويمكن حمل هذه الروايات على الأفضلية ، كما يدل عليه حسنة محمد بن مسلم ،
 ثم نقل الخبر العاشر والحادى عشر ، الى قوله : الامر موسع ، الى آخره ، وقال
 ويمكن الجمع بينهما ايضا ، بتخصيص النهى الواقع عن التنفل بعد دخول وقت
 الفريضة ، بما اذا كان المقيم قد شرع فى الاقامة ، كما يدل عليه صحيحة (١) عمر
 بن يزيد ، انه سأل ابا عبد الله (ع) من الرواية التى يرون انه لا ينبغى ان يتطوع
 فى وقت فريضة ، ما حد هذا الوقت ؟ قال : اذا اخذ المقيم فى الاقامة ، فقال له :
 الناس يختلفون فى الاقامة ، قال : المقيم الذى يصلى معه لا يصلى .

يقال : هذه الأخبار لا يصح الاستناد اليها ، لما اشار اليه بعض الأجلة ،
 بأنها مخالفة للشهرة بل الاجماع ، اذ لم نجد قائلا بها عدا الشهيد رحمه الله
 ومن تبعه ، ولم نعرف قائلا بها قبله من الطائفة ، ولعله اذا ادعى المحقق فى
 التحرير عليه اجماع الطائفة .

لأنا نقول : لا نسلم انها مخالفة للشهرة القديمة ، وكيف والشهيد فى
 الدروس كما عرفت ادعى عليه الشهرة ، فلو لم يكن هذا القول مشهورا قبله بين
 الطائفة ، لما كان مدعيا عليها لها بلا شبهة ، وعلى تقدير التنزل ، فلا شك ان
 القدر المتيقن من هذا الكلام ، هو كونه قولا لجماعة كثيرة قبله من الطائفة ، وعليه
 فما وجه هذا الاجماع ؟ الذى ادعاه بعض الأجلة ، مستندا باننا لم نعرف قائلا
 قبله ، فصار هذا الاجماع هباء منثورا ، والمستند اليه فى المقام خائبا مقهورا .
 وبالجمله لم يظهر بما ذكر عدم جواز الاعتماد على هذه الأخبار ، لما كشفنا
 عنه نقاب الاستتار ، والذى يترجح فى نظرى القاصر ، ويدون فى فكرى الفاتر ،
 هو القول الأول الذى هو الاشهر ، على ما ادعاه جماعة ممن تأخر ، لاجماع

(١) مروية فى آخر باب فضل المساجد والصلوة فيها وفضل الجماعة من الزيادات .

المحكى والأخبار المتقدمة ، وحملها على الكراهة ، كما زعمه الشهيدان وجماعة جمعا بين الأخبار ، وإن كان حسنا بحسب النظر الجليل ، ولكن بحسب النظر الدقيق ليس فيه حلاوة ، لعدم امكان حمل غير واحد من اخبارنا على الكراهة ، ومنها الصحيحان المتقدمان لزراعة ، المانعان عن التطوع في وقت الفريضة ، المشتلان على التنظير والمقايضة بصوم النافلة لمن عليه صوم فريضة ، والمنع عنه منع تحريم اتفاقا قاله بعض الأخبار ، فيكون المنع هنا كذلك بحكم السياق ، وبيان التنظير و المقايضة ، فكيف يمكن حملها على الكراهة ؟ فلتحمل الأخبار المخالفة على التقية كما يرمى اليه هذان الصحيحان المتضمنان لقياس الصلوة بالصوم ، كيف لا و المنصف المتدبر اذا تأمل فيهما ، يظهر له ان المعصوم (ع) انما اراد من المقايضة المذكورة ، ان يعلم زراعة طريق الزام العامة جدلامعهم ، حيث انهم قائلون بالقياس ، واثبات ما هم عليه سلام الله عليهم .

و ما يدل على كون مذهب العامة العمياء هو ما اشرنا اليه ، الخبر الخامس الانتظر الى قوله : كما يصنع الناس ، فان المراد بهم هو العامة ، كما لا يخفى على من له ادنى تتبع في الاحاديث المروية عن ائمتنا سلام الله عليهم ، و بالجملة الناظر البصير والناقد الخبير ، اذا ضم هذه الاخبار الثلاثة الى بعض ، وامعن النظر من عباراتها ، و ما تفيد بصريحها و اشاراتها ، ظهر له صحة ما ندعيه ، من كون مذهب هؤلاء العبداء للاصنام ، و في ذلك الزمان ، هو الجواز في المقام ، بحيث لا يعتريه القصور و لا يداخله الفتور ، و عليه فلتحمل الأخبار المجوزة على التقية البينة ، فان الرشد في خلافهم بلا شبهة ، وخذ ما هو المشهور بين الطائفة كما نسبه جماعة ، و لا تنظر الى اسناد الدروس في مقابلة اسناد هؤلاء الجماعة ، كما اوضحناه لك في اول المسئلة ، مضافا الى ما نسبه شقيقه في الرياض ، كما تقدم اليه الاشارة ، نعم هو راد للقول بكون من قبله مطبقا في المنع ، كما كشفنا سابقا عنه الغشاوة .

والحاصل ان القول بالمنع الموافق للمشهور المخالف للعامة ، متعين في المسئلة ، سيما مع ملاحظة كون كثير من اخباره صحيحة ، و عن حد الاستفاضة

متجاوزة ، بل من التواتر قريبة ، هذا مضافا الى التعليقات الواردة فى جملة منها ،
الظاهرة ، باتم ظهور فى الحرمة ، كقوله ((ع)) لزراعة فى تحديد نوافل الظهرين
بالذراع والذراعين : اترى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لا ، قال : من اجل
الفريضة ، اذا دخل وقت الذراع والذراعين ، بدأت بالفريضة وترك النافلة كما فى
الموثقة ، وقوله ((ع)) : وانما جعل الذراع والذراعان لثلا يكون تطوع فى وقت
فريضة ، كما فى رواية اخرى ، وقوله ((ع)) لا سمعيل الجعفى : اترى لم جعل
الذراع والذراعان ؟ قال : قلت : لم ؟ قال : لمكان الفريضة ، لثلا يؤخذ من وقت
هذه ، و قريب من الموثقة الاولى ، موثقة اخرى لزراعة .

لأن المفهوم من هذه التعليقات ، ان بعد مضي الذراع والذراعين ، ليس
لك ان تتنفل ، كما او ضحناه فى مقامه فراجع البتة ، بخلاف اخبار المخالف ، فانها
بحسب العدد عن اخبارنا قاصرة ، وبحسب الدلالة ليست صريحة ، بل يمكن القدح
فى اصل دلالتها ايضا .

اما الخبر العاشر ، فلان الظاهر بالوقت المسئول عنه والمفروض دخوله ،
انما هو الوقت للفريضة بعد مضي وقت النافلة من الذراع او الذراعين ، كما لا
ينخفى ذلك على المتتبع فى الأخبار الواردة فى المواقيت ، فمعنى الرواية ، اذا
دخل هذا الوقت المذكور ، فهل يجوز الى التنفل ام لا ؟ قال ((ع)) : الفضل ان
تبدأ بالفريضة ، والنافلة هنا لافضل فيها لخروج وقتها ، ومتى كانت لافضل فيها
فلا يشرع له الاتيان ، لأنها عبادة ، وبالجمله لافرق بين الفضل والافضلية ، نعم لو
كان مكان الأول الثانية ، لما كان ذلك الكلام جاريا فى الرواية ، ولكن الأمر كما ترى ،
فليتأمل .

واما الخبر الحادى عشر ، فلان الظاهر ان المراد بقوله ((ع)) : ان كان فى
وقت حسن ، هو بقاء وقت الراتبة ، فعليه فلا اشكال فيه ، الى قوله : الأمر موسع ، فيكون
لنا لا علينا .

قال فى الحبل المتين : قوله : ان كان فى وقت حسن ، اى متسع ، يعطى

باطلاقه جواز مطلق النافلة في وقت الفريضة، إلا أن يحمل التطوع على الرواتب، و يكون في قول السائل : وقد صلوا أهله الفريضة، نوعاً ما خفى إلى ذلك، فإن قد تقرب العاضى إلى الحال كما قيل، ثم كتب في الحاشية على ما حكى ما صورته : فيفهم منه أنه لم يمض من صلوتهم، إلى وقت مجئ ذلك الرجل الأزمان يسير، فالظاهر عدم خروج وقت الراتبه بمضى ذلك الزمان اليسير، انتهى .

وأما معنى قوله ((ع)) : الأمر موسع انتهى : فمعناه على الظاهر أنه يجوز أن يصلى الإنسان في أول وقت الفريضة، أي الوقت الحقيقي لها، النوافل لبقاء وقتها .

وأما قوله : والفضل إلى آخره، فمعناه أن الإنسان إذا صلى وحده، ودخل عليه وقت الفريضة أي الوقت المعين لها، بعد مضى وقت النافله فليبدأ بالفريضة، لخروج وقت النافلة، وليكون قد صلى الفريضة في أول وقت فضيلتها، وليس بمحذور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت، أي الوقت المقرر لها، إلى قريب من آخر الوقت، وفي هذا الخبر إشارة إلى أنه إذا صلى مع إمام، فإنه يجوز له مزاحمة وقت الفريضة بها، لانتظار الجماعة، فيكون هذا مستثنى كغيره، ذكره بعض الأجلاء، وعليه فحمل الوقت الواقع في الخبر الثاني عشر، على الوقت الذي هو بعد مضى وقت النافلة حمل قريب في الغاية، كيف لا وحمله على الوقت الحقيقي الذي هو أول الزوال تنافيه الأدلة الباهرة المتقدمة في مقامها، الدالة على استحباب النافلة فيه للمنفرد وغيره، فكيف يؤمر المنفرد بترك النافلة؟ بل المراد ما ذكرناه، أنه يجوز مزاحمة النافلة للفريضة فيه لانتظار الجماعة، والصحيحة^(١) المتقدمة في كلام المدارك لذلك معاضدة، وذلك لأن الظاهر أن المزاحمة المذبذبة، إنما جوزت لانتظار الجماعة، ومع أخذ المقيم في الإقامة يسزل ذلك، فيبقى النهى بحاله وهو عدم جواز الاتيان بها في وقت الفريضة .

(١) وهي صحيحة عمر بن يزيد .

قال بعض الأجلة بعد نقل هذه الصحيحة^(١) : انى لم اجد قائلًا بهذا التفصيل . وان احتمله بعضهم فى مقام الجمع بين الأخبار المختلفة ، لكن فتواه اطلاق القول بالكراهة ، انتهى .

أقول : وكيف كان فالظاهر عندى ان هذا الاستثناء المتقدم اليه الاشارة وجيه . للأخبار المتقدمة اليها الاشارة ، ولم يظهر لى كونها مخالفة لاجتماع الطائفة وذكر غير واحد من الأصحاب . من المواضع التى يستحب تأخير الصلوة عن اول وقتها ، انتظار الامام والمأموم الجماعة ، كما سيأتى اليه الاشارة .

وبذلك ظهر حال الخبر الثانى عشر ، وانه لا يجوز لهم الاستناد اليه كالخبر الثالث عشر ، وذلك لأن النافلة فيه ، ان اريد بها الفريضة المعادة فلا ربط بها بموضع المسئلة ، كالخبر الرابع عشر ، لكون هذه النافلة ، مستثناة اجماعا ، ذكره بعض الأجلة ، وان اريد بها النافلة الحقيقية ، لدل حينئذ على جواز الجماعة فى النافلة ، وهو ايضا خلاف الاجماع ، على الظاهر المحكى عن ظاهر الجماعة ، كما سيأتى ان شاء الله اليه الاشارة ، فتكون الرواية لذلك شاذة ، فتدبر .

واما ما أشار اليه بعض الاجلاء ، قد حافى جواز استنادهم الى الخبر الخامس عشر والسابع عشر ، بما لفظه : يمكن ان يقال باستثناء النوافل المقضية من ذلك بهذه الأخبار ، وتوضيح ذلك انه لنافلة بعد دخول وقت الفضيلة الفريضة مطلقا راتبة او مبتدأة او مقضية ، واما ما قبل هذه الاوقات ، مما شتمل على وقت الفريضة ، فانه يجوز القضاء فيه بهذه الأخبار ، دون النافلة المبتدأة ، عملا بعموم صحاح زرارة فى منع النافلة المبتدأة ، وحينئذ فمعنى قضاء نوافل النهار بعد المغرب ، يعنى قبل دخول وقت فضيلة العشاء ، ويؤيد ان المتبادر من البعدية ، هو البعدية القريبة .

قوله فى رواية ابى بصير : فاقضه عند زوال الشمس ، يعنى قبل زوال الشمس

(١) اى صحيحة عمر بن يزيد .

فقال : يصلى حين يستيقظ ، قلت : يوتر او يصلى الركعتين ؟ قال : بل يبدا بالفريضة وللآخرين جملة من الأخبار : منها ما رواه التهذيب فى المكان المتقدم فى الصحيح عن الحسين بن عثمان عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال : سأله عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس ، فقال : يصلى ركعتين ثم يصلى الغداة .

ومنها ما رواه ايضا فى المكان المتقدم فى الصحيح عن عبد اللهب سنان عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال : سمعته يقول : ان رسول الله ((ص)) رقد فغلبته عيناه فلم يستيقظ حتى آذاه حر الشمس ، ثم استيقظ فعاد ناديه ساعة وركع ركعتين ، ثم صلى الصبح ، وقال : يا بلال مالك ؟ فقال بلال : ارقدنى الذى ارقدك يا رسول الله ((ص)) ، قال : وكره المقام ، وقال نعم بواى شيطان . بيان :

عن ابن الأثير : النادى هم القوم المجتمعون .
ومنها الخبر الأول .

لا يقال : هذه الأخبار على فرض تسليم دلالتها اخص من المدعى ، لأننا نقول : لا يضر فى ذلك ، لعدم القائل بالفرق ، على الظاهر المصرح به فى الرياض والأقرب عندى هو القول المشهور ، للأدلة المتقدمة ، والمناقشة وان كانت متطرفة فى بعضها ، ولكنه للتأييد صالح بلا شبهة .

واما ما أشار اليه الشارح المحقق طاب ثراه ، فى الجواب عن الخبر الثانى بقوله : المتبادر من وقت الفريضة ودخول وقت الفريضة ، وقت الأداء ودخوله ، فلا ينتهز حجة فى حكم القضاء ، وقوله : على فريضة ، وان كان ظاهرا فى العموم بالنسبة الى الأداء والقضاء ، لكن وقوع الرواية على هذا الوجه غير معلوم ، لمكان التردد ، وعلى هذا فالمراد بقوله ((ع)) : لو كان عليك من شهر رمضان الأداء لا القضاء ، فلا يخفى ما فيه من التكليف الشديد ، والبعد عن رحاق اللفظ ، و سياق الكلام بما لانهاية له ولا مزيد ، كما هو ظاهر على ذوى الافهام ، ومن له

بين القضاء ، واما قوله قدس سره : ومنها جواز فعلها يعنى السنن لمن عليه قضاء ، فهو ممنوع اذا قضى ما دل عليه الخبر ، خصوص جواز ركعتى الفجر فى هذه الماده ، وقضية الجمع بينه وبين ما قد منا من الأخبار ، قصر هذا الخبر على مورد ، واستثنا هذا الموضع من المنع رخصه ، اما مطلقا كما ذكره المحدث الكاشانى ، اولا انتظار الجماعة كما ذكره الشيخ رحمه الله ، فلا دلالة فيه على الجواز مطلقا ، كما زعمه رحمه الله ، انتهى .

أقول : قد عرفت دفع هذا الكلام ، لمكان عدم القابل بالفرق ، واما ما أشار اليه بقوله : واما ما يقال فى امثال هذه المقامات ، من ان هذه الأخبار قد دلت على الجواز فى هذا الموضع ، ويضم اليه انه لا قابل بالفرق ، فيتم فى الجميع ، فكلام ظاهري لا يعول عليه ، وتخريج شعري لا يلتفت اليه ، فلا يلتفت اليه ، اذ ذلك قول بعض معكوسى الأذهان ، ومن ليس من فرسان هذا الميدان ، والمقام يمنعنا ان نرخصى عنان القلم ساعة فى هذا المضمار ، ونذكر ما وقفنا عليه من الآثار ، ونميز القشر من اللباب ، وتحقق ما هو الحق فيها والصواب ، اذ لكل شئ مقام ينبغى ان يذكر فيه ، ومقام ذلك فى الاصول ، فلو تعرضنا ليسطها فى هذا المقام لم نتخلص عن اعتراض الفحول .

قال المحقق المذكور عاطفا على الكلام المزبور : واما قوله : وان كان قد منع منه اكثر المتأخرين ، مشيرا الى ان الخلاف فى ذلك انما هو من المتأخرين ، ففيه ما سيأتيك فى كلام الشيخ المفيد قدس سره ، من الدلالة على ان المنع هو الذى عليه عصاية الحق ، ثم العجب كل العجب من اصحابنا رضوان الله عليهم مع اجماعهم واتفاقهم على عدم جواز السهو على النبى ((ص)) ، حتى انهم لم ينقلوا الخلاف فى ذلك ، الا عن ابن بابويه و شيخه ابن الوليد ، وقد طعنوا عليهما فى ذلك و شنعوا عليهما اتم التشنيع ، حتى صنفوا فى ذلك الرسائل ، ومنها رسالة الشيخ المفيد قدس سره وربما نسب الى السيد المرتضى رحمه الله وهى عندى و فيه امر يقتضى منه العجب من القدح فى ابن بابويه رضوان الله عليه ، فكيف

تلقوا هذه الأخبار بالقبول ؟ واعتمدوا على ما فيها من النقول ؟ في مثل هذا الحكم المخالف لاعتقادهم ، فمن كلامه في تلك الرسالة المشار إليها ما صورته : و الخبر المروى ايضا في نوم النبي ((ص)) عن صلوة الصبح ، من جملة الخبر عن سهوه ((ص)) في الصلوة ، فانه من اخبار الآحاد التي لا توجب علما ولا عملا ، ومن عمل عليه فعلى الظن يعتمد في ذلك بدون اليقين ، وقد سلف قولنا في نظير ذلك ، ما يغنى من اعادته في هذا الباب ، مع انه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق ، لانهم لا يختلفون في ان من فاتته صلوة فريضة فعليه ان يقضيها في اي وقت ذكرها من ليل او نهار ، ما لم يكن الوقت مضيقا لصلوة فريضة حاضره ، فاذا حرم ان يؤدى فريضة قد دخل وقتها ليقضى فرضا قد فات ، كان حظ النوافل عليه قبل قضاء ما فاتته من الفرض اولى ، هذا مع ان الاخبار عن النبي ((ص)) قال : لا صلوة لمن عليه صلوة ، يريد لا نافله لمن عليه صلوة فريضة ، انتهى ، وهو جيد كما لا يخفى على الفطن النبية .

و قال شيخنا البهائي رحمه الله في كتاب الحبل المتين ، بعد نقله فيه صحيحته ابن سنان و زرارة المذكورتين ما صورته : و ربما يظن تطرق الضعف اليها ، لتضمنهما ما يوهم القدح في العصمة ، لكن قال شيخنا في الذكرى انه لم يطلع على راد لهما من هذه الجهة ، و يعطى تجويز الاصحاب صدور ذلك و امثاله من المعصوم ، و للنظر فيه مجال واسع ، انتهى .

أقول : و قد عرفت صراحة كلام شيخنا المفيد رحمه الله ، في رد الأخبار المذكورة ، فكيف يدعى انه لا راد لهما ، و عدم اطلاعه لا يدل على العدم ، و بالجملة فمقتضى عدم تجويز السهو عليه ((ص)) كما هو ظاهر اتفاقهم ، رد هذه الأخبار و نحوها ، او حملها على التقية ، كما يشير اليه ما نقله من رواية العامة الخبر المذكور عن ابي قتادة و جماعة من الصحابة ، اذ لا يخفى ما بين الحكيمين من التدافع و التناقض ، لكنهم من حيث قولهم بهذا الحكم ، و اختيارهم له ، يغمضون النظر عما في ادلته من تطرق القدح ، و يستترون بالأعذار الواهية ، كما

عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، لأن^(١) الشمس تطلع بين قرني شيطان ، وتغرب بين قرني شيطان .

و روى في مجالسه في مناهي النبي ((ص)) على ما نقله في البحار : انه نهى عن الصلوة في ثلاث ساعات : عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، وعند استوائها .

العاشر : ما رواه في البحار في باب الأوقات المكروهة ، عن العليل عن محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري ، عن أحمد بن يحيى عن ابن اسباط عن الحسين بن علي عن سليمان بن جعفر الجعفري قال : سمعت الرضا ((ع)) يقول : لا ينبغي لأحد ان يصلي اذا طلعت الشمس ، لانها تطلع بقرني شيطان ، فاذا ارتفعت وصفت فارقتها ، فيستحب الصلوة ذلك الوقت ، والقضاء وغير ذلك ، فاذا انتصف النهار قارنها ، فلا ينبغي لأحد ان يصلي في ذلك الوقت ، لان ابواب السماء قد غلقت ، فاذا زالت الشمس وهبت الريح فارقتها .

بيان :

قال في البحار : وصفت اي عن كدورة الابخرة ، التي تحول بيننا وبينها عند قربها من الافق ، فلذا يتغير لونها . ويحتمل ان يكون مقارنة الشيطان لها عند قرب الزوال ، لانها عند ذلك في نهاية الارتفاع والضياء ، فيكون تسويل الشيطان لعبدها بهذا الوجه اكثر ، واشد ، فلما زالت حصلت فيها الافول و الانحطاط ، الذي هو علامة كونها مخلوقة مدبرة ، فينتقص استيلاء الشيطان و تنحل شبهه ، فكأنه يفارقها .

الحادي عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن السرائر ، من جامع أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزنجي ، عن علي بن سليمان عن محمد بن عبد الله

(١) ليس هذه العلة في الموضع الذي ذكره من الفقيه .

